برامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الملامح والاتجاهات

د. عبد الرازق سعيد بلعباس د. أحمد مهدي بلوافي

معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

ملخص الدراسة:

ترصد هذه المقالة عدداً معتبراً من برامج و مواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي عبر العالم وباللغات الثلاث: العربية، والإنجليزية، والفرنسية من أجل تحديد ملامحها واتجاهاتها العامة، للكشف عن طبيعة البرامج والمواد المقدمة، مسمياتها ومستوياتها، وتنوعها وتوزيعها الجغرافي، مع تسليط الضوء على مكانة المملكة في الخارطة التعليمية لهذه البرامج والمواد. استخدمت الدراسة منهج المسح والتحليل المقارن لتحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها، وتوصلت إلى نتائج وتوصيات تأمل أن تفيد عدداً من الأطراف ذات العلاقة، المؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات صناعة التمويل الإسلامي والجهات المساندة لها، و الطلاب، وجهات الإشراف المالي، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المناهج، التدريس، العربية السعودية، التنافسية.

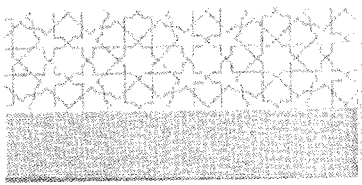

مقدمة.

حقق التمويل الإسلامي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة من حيث معدلات النمو، وحجم الأصول، والتوسع الجغرافي، من واقع مؤسسة واحدة في بلد واحد عام ١٩٦٣م، إلى أكثر من أربعمائة (٤٠٠) مؤسسة، في أزيد من ٧٥ بلداً وبأصول مالية تجاوزت حاجز التريليون دولار حسب آخر المعطيات المتاحة [١]. انعكس هذا الواقع على الأنشطة المختلفة المرتبطة بهذه الصناعة ومن ذلك الجانب التعليمي والأكاديمي. هذه الورقة تسلط الضوء على جانب البرامج والمواد التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مناطق مختلفة من العالم بثلاث لغات: العربية، والانجليزية، والفرنسية للكشف عن طبيعة البرامج والمواد المقدمة، ومستوياتها، واللغة التي تدرس بها، وتنوعها وتوزيعها الجغرافي. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية: الإشكالية، والنشأة، والهدف والأهمية، والمنهج والخطوات، والحدود والصعوبات، ثم الأدبيات، فالنتائج والتحليلات، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

وبين يدي الدراسة نود التنبيه إلى أن المواد التي رُصدت في العينة في الجزء الخاص "بتحليل التمويل الإسلامي كمادة" هي غير المواد التي تتضمنها البرامج، بمعنى أن المواد تابعة لبرامج أخرى تقليدية أو شرعية كالبكالوريوس أو الماجستير في الاقتصاد أو التمويل أو المحاسبة أو الفقه والدراسات الإسلامية[٢]، ويوضح الشكل (١) الفرق بين الأمرين.

ولهذا التفريق – فيما نحسب – أهمية في رصد مدى انتشار تعليم التمويل الإسلامي في شكل مواد أو برامج، كما أنه سيفيد في عملية التحليل والتقويم للمواد في مدى انعكاس عملية إقامة برنامج في التمويل الإسلامي مستقل على محتوى المواد التي تندرج تحته، في مقابل تقديم مادة أو أكثر في برنامج آخر. ومن ثم يمكن الخلوص إلى أن

---

(١) Murat Ünal, ٢٠١١, "The Small world of Islamic Finance: Shariah Scholars and Governance – A Network Analytical Perspective – v. ٦,٠", p. ٣. & Ernst & Young, ٢٠١٢, "A Brave New World of Sustainable Growth Report ٢٠١١–٢٠١٢", p. ٥.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن البرامج التدريبية خارجة عن نطاق الدراسة.

المقصود بالبرنامج في الدراسة هو الشهادة الأكاديمية، البكالوريوس أو الماجستير التي تُمنح حاملة اسم التمويل الإسلامي، في حين أن المادة يقصد بها تلك التي تدرج ضمن البرامج الجامعية التقليدية والشرعية المختلفة، قانون، إدارة الأعمال، اقتصاد، تمويل، فقه، دراسات إسلامية، اقتصاد إسلامي الخ التي تقدمها المؤسسات التعليمية المرصودة في العينة.

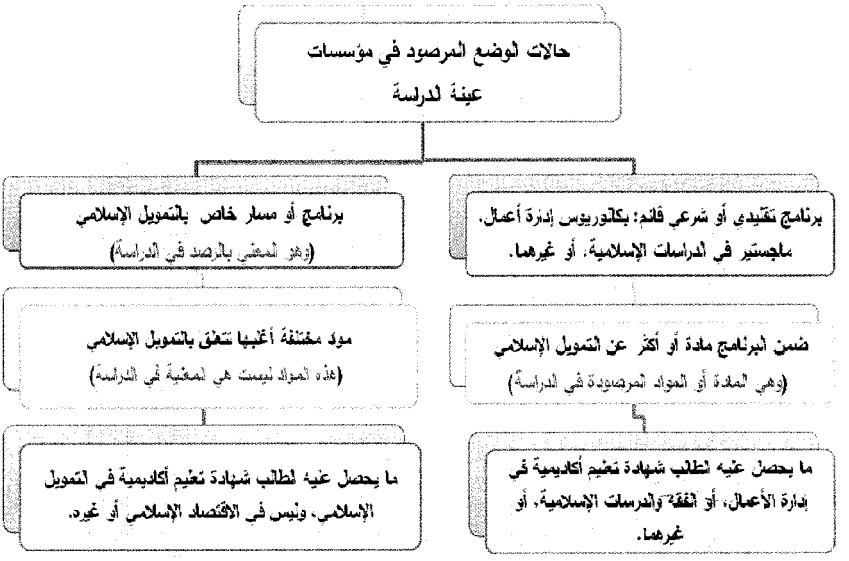

الشكل (١) – إيضاح الفرق بين البرنامج والمادة في عينة الدراسة

إشكالية الورقة.

تتمحور الإشكالية التي تحاول الورقة معالجتها حول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي خريطة مواد وبرامج التمويل الإسلامي؟ وما هي ملامحها واتجاهاتها العامة؟
- في أي البلاد والقارات يرتكز ثقل هذه المواد والبرامج؟ وأي اللغات تستحوذ على النصيب الأكبر في ذلك؟ وما هي دلالات هذا الأمر وانعكاساته على التطورات المستقبلية لهذه الصناعة التعليمية؟
- إلى أين تتجه برامج تدريس التمويل الإسلامي؟ وما هي العوامل التي تحدد ذلك والتوجه؟

النشأة

حسب المعطيات المتوفرة يرجع تاريخ بدء تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة في مؤسسات التعليم العالي إلى بداية ستينيات القرن الماضي في كل من جامعة الأزهر وجامعة الملك عبد العزيز، عامي ١٣٨١هـ/١٩٦١م و١٣٨٤هـ/١٩٦٤م على التوالي[١]، وكبرنامج في جامعة أم درمان بالسودان عام ١٩٦٨م فيما يظهر من خلال بعض الأدلة والقرائن[٢]، وبعدها لم تحدث حركة قوية في انتشار عملية تدريس هذا الحقل في غيرها من المناطق الأخرى في العالم العربي والإسلامي.

الدفعة القوية التي حدثت في هذا المجال بعد التجارب السابقة يرجع تاريخها إلى نهاية سبعينيات القرن الماضي، حين تدارس المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ صفر عام ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ فبراير ١٩٧٦م، تسع موضوعات من بينها موضعان يتعلقان بالتمويل الإسلامي وهما التأمين والبنوك بلا فوائد[٣]. ومن مقترحات وتوصيات اللجان في هذا السياق "ضرورة تدريس الفقه الإسلامي في المعاملات وأصوله بكليات التجارة والاقتصاد والإدارة في جامعات البلاد الإسلامية"، و"دعوة الحكومات الإسلامية إلى دعم البنوك الإسلامية القائمة في الوقت الحاضر والعمل على نشر فكرتها وتوسيع نطاقها"[٤].

وكانت جامعة أم القرى بمكة المكرمة أول جامعة في العالم العربي والإسلامي تنفذ هذه التوصيات بإنشاء - في عام ١٣٩٨/١٣٩٩هـ - شعبة الاقتصاد الإسلامي بفرع

---

(١) محمد شوقي الفنجري، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي"، القاهرة: دار الشروق، ص ص. ٥-٦.

(٢) يقول الدكتور أحمد النجار: "... وتوليت رئاسة قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم درمان الإسلامية، الذي كان أول قسم اقتصاد "إسلامي" في جامعات العالم .. وكان يعاونني كأستاذ زائر الدكتور محمد عبد الله العربي"، ينظر أحمد النجار، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، "حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل .. وأوهام الصورة"، ص. ١٠٥.

(٣) جامعة الملك بن عبد العزيز، "التوصيات العامة للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"، المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ فبراير ١٩٧٦م، ص ٤.

(٤) جامعة الملك بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص ١٢.

الفقه والأصول في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والتي تضمنت في حقل التمويل الإسلامي المواد التالية: فقه المعاملات المالية، والمقاصد الشرعية في المعاملات، ومعاملات مالية معاصرة، ونقود ومصارف إسلامية. وتبعتها، بل ربما تزامنت معها، جامعة الإمام محمد ابن سعود بافتتاح قسم متخصص في الدراسات الاقتصادية الإسلامية بكلية الشريعة في مطلع العام الجامعي ١٣٩٩/١٤٠٠هـ[1]. ثم توالت العملية في جامعات أخرى في داخل المملكة وخارجها كجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الأزهر، والجامعة العالمية الإسلامية في إسلام آباد، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وبحلول عام ٢٠٠٠م بدأت عملية تدريس التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي في التوسع والانتشار لتشمل جزءاً مهماً من العالم الإسلامي، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، وإفريقيا لتصل إلى المستوى الذي عليه الوضع الآن كما يظهر في الشكل (٢) أدناه. وخلال هذه الفترة حصلت تطورات نوعية منها تأسيس جامعة عالمية متخصصة في حقل التمويل والمصرفية الإسلامية عام ٢٠٠٦م، وهي الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي بدعم من البنك المركزي الماليزي. وقد انبثق عن الجامعة المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF)، الذي بدأ نشاطه يمتد داخل ماليزيا وخارجها وأصبحت له علاقات مع جامعات عالمية[2].

---

(١) السحيباني وآخرون، ١٤٢٥هـ "تجربة قسم الاقتصاد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)"، ص ص. ٦-٧. وفي العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ أصدرت كلية الشريعة بالرياض كتاباً تفصيلياً عن الخطة التدريسية لبرنامج البكالوريوس في الاقتصاد الإسلامي، وهو: "مناهج مواد قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة"، وأشرف على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.

(٢) مثل جامعة ريدينج (Reading University) وجامعة كارديف (Cardiff University) ببريطانيا التي أنشأ معهما المركز برامج ماجستير في التمويل الإسلامي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م على التوالي.

الشكل (٢). عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم مواد وبرامج التمويل الإسلامي على مستوى دول العالم

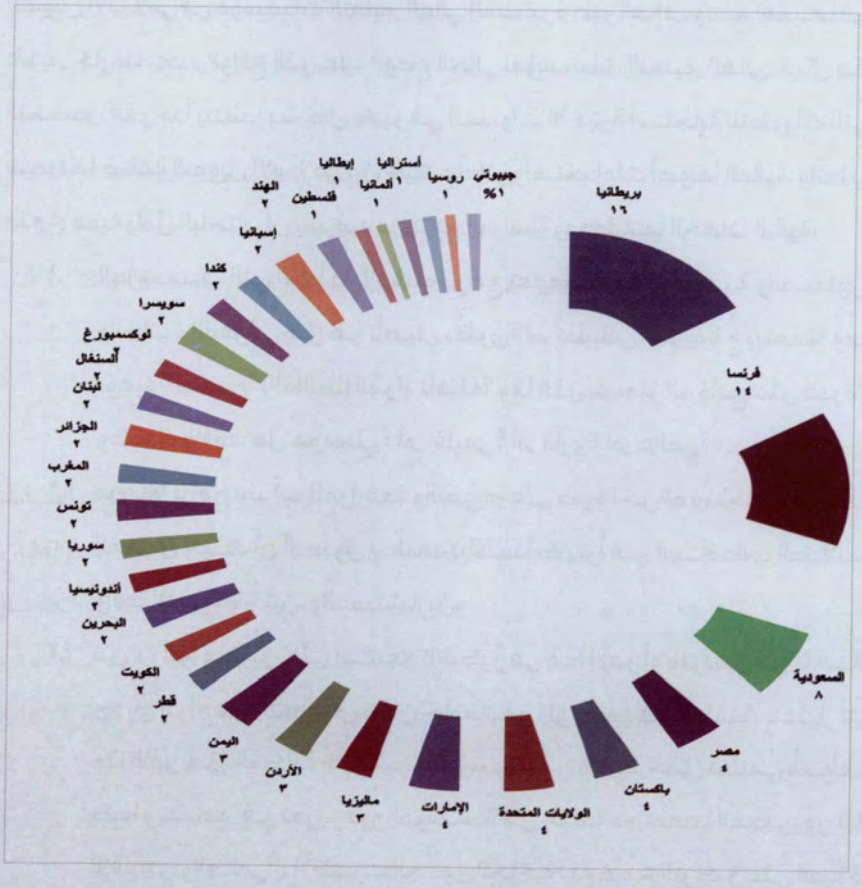

يتضح من الشكل أعلاه مدى انتشار برامج ومواد التمويل الإسلامي عبر القارات والدول المختلفة سواء كانت تلك الدول متقدمة، أو صاعدة، أو في طريق النمو. كما يلاحظ مدى استحواذ الدول الأوروبية والآسيوية على النصيب الأكبر في ذلك، وهذا أمر يتماشى مع مصادر أصول تلك الصناعة وأماكن استخدامها، كما يعكس الديناميكية والمرونة التي تتميز بها بعض الدول لتعزيز تنافسيتها المالية والتعليمية.

هدف الورقة وأهميتها

تـهدف الورقـة إلـى تـسليط الـضوء علـى الملامـح والاتجاهـات العامـة لبـرامج ومـواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي المنتشرة عبر العالم، وتنبع أهميتها في تقديم خارطة تحدد الواقع الذي عليه الوضع الحالي لمؤسسات التعليم العالي حيال هذا التخصص الذي بدأ ينتشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة استجابة للتطورات التي شهدتها صناعة التمويل الإسلامي من حيث مصادر واستخدامات أصولها المالية. ولتعزيز هذه الأهمية يأمل الباحثان أن يستفيد من نتائج الدراسة ومعطياتها الجهات التالية:

١. المؤسسات التي تخطط لإنشاء برامج تعليمية لتحديد النوعية والمستوى، والجانب المعرفي هل هو تأصيلي نظري؟ أم تطبيقي؟ أم يمزج بينهما؟ وما نوعية "المُخرج" (الطالب) المراد تأهيله؟ وما الذي سيميز البرنامج على غيره؟ وما مداه وأفقه: هل هو محلي؟ أم إقليمي؟ أم قاري؟ أم عالمي؟

٢. من بنوا برامج منذ أمد للمراجعة والتقويم على ضوء آخر المستجدات في هذا المجال حيث أن السوق يشهد تنافساً كبيراً في استقطاب الطلاب، والأساتذة، والباحثين، والمستشارين.

٣. من لا زالوا مصرين على استبعاد التفكير في هذا الأمر أو مترددين في دراسة جدوى إدراج هذا التخصص ضمن جامعاتهم، أو معاهدهم العلمية، باعتبار أن هذا الأمر يعزز المكانة التنافسية للمؤسسة في وسط حقل تعليمي مُعولم، كما ويساهم في تعزيز دور المؤسسة في خدمة مجتمعها المحلي، وربما الإقليمي والعالمي إذا أظهرت الجدوى الحاجة لذلك مع التركيز على الميزة التنافسية للمؤسسة من حيث جودة التعليم، وتميُّز البرامج، وخدمة المجتمع.

٤. مؤسسات الصناعة، والجهات المساندة لها للتعرف على المؤسسات والجهود التي تساهم في عملية التكوين وتوفير الإطارات التي قد تناسب ما يخدم أغراض مؤسسات الصناعة والجهات المساندة لها، وكذا معرفة مدى تطعيم البرامج المقدمة بما تم التوصل إليه بشأن المعايير الشرعية والمحاسبية والرقابية، والحوكمة، والتصنيف للمنتجات.

٥. من يريد تأليف كتاب تدريسي في حقل التمويل الإسلامي بالوقوف على مسميات البرامج والمواد وثقلها وتوزيعها مما يسهل عمليه تحديد الفئة، والمستوى واللغة، والأسلوب الذي يعد به الكتاب.

٦. الطلبة الذين يرغبون في مواصلة التعليم الجامعي في مجال التمويل الإسلامي.

المنهج والخطوات

يقوم منهج الورقة على المسح والتحليل للمعطيات التي جمعها الباحثان عن مواد وبرامج التمويل الإسلامي في المؤسسات التعليمية المستهدفة وذلك تبعاً للخطوات التالية:

١. جمع المعلومات المتعلقة بالمادة أو البرنامج من خلال القنوات المتاحة مثل مواقع المؤسسات على الإنترنت والمنشورات التعريفية الصادرة عنها، أو المراسلات[1] مع شخصيات لها اهتمام وإسهامات في مجال التمويل الإسلامي خاصة المتعلق بالجانب الأكاديمي أو جانب تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لخدمة الصناعة من خلال البرامج التعليمية والأكاديمية في المراحل الجامعية. وقد عمدنا إلى هذا الأسلوب بدل توجيه الخطاب إلى المؤسسة تحسباً لما قد يتعرض له مثل هذا النوع من الخطابات عند توجيهه بشكل عام.

٢. تبويب المعلومات التي جمعت في جداول خاصة تتضمن مسمى المادة أو البرنامج، والمستوى الجامعي، والمؤسسة التعليمية، والبلد، وطريقة التدريس؛ عادي – أي نظامي – أو عن بعد، ثم سنة بدء البرنامج متى ما كان ذلك ممكناً.

---

(١) من الأساتذة والدكاترة الذين أمدونا بمعلومات جديدة الزميل عبد العظيم إصلاحي الذي أفادنا بمعلومات عن الهند قبل أن نعثر على كتاب "تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية"، وفولكر نينهاوس Volker Nienhaus عن ألمانيا، والأساتذة الذين أمدونا بمعلومات عن الجامعات التي يعملون بها وهم: جاهنجير سلطان Jahangir Sultan من جامعة بنتلي Bentley University بالولايات المتحدة، وتاكيو ميزوشيما Takio Mizushima من جامعة توكوشيما Tokushima University باليابان، وشينسوكي ناغاوكوا Shinsuke Nagaoka من جامعة كيوتو Kyoto University باليابان أيضًا..

٣. استخراج بيانات إحصائية مثل عدد أو نسبة البرامج والمواد حسب اللغات، أو حسب التوزيع الجغرافي، إلخ. ولهذا فإن هذه المعطيات تمثل المصدر الرئيسي للأشكال البيانية وللتحليلات التي بنيت على أساسه نتائج الدراسة، وتجنباً لتكرار الإشارة إلى "المصدر: المؤلفان أو الباحثان" تحت كل شكل فقد اكتفينا بالإشارة إلى مصادر الأشكال أو المعطيات التي لم تكن من إعدادنا.

الحدود والصعوبات.

أثناء إعداد الدراسة واجهتنا عدد من الصعاب، منها عدم توفر المعطيات بالنسبة لبعض الدول التي لها دور هام في الصناعة (حالة السودان، وتركيا، وإيران)[١]، أو حاجز اللغة (حالة بعض المؤسسات التعليمية في اندونيسيا)، أو تسميات مختلفة لمادة في المؤسسة الواحدة، فعلى سبيل المثال في عرض ماجستير القانون المصرفي والتمويل الأوروبي[٢]، بجامعة لوكسمبورغ[٣] يشار إلى أن أحد مواده تسمى "قانون التمويل الإسلامي"[٤]، وعند فحص جدول المواد اتضح أن هذه المادة تحمل اسماً آخر وهو "التمويل الإسلامي"[٥]. ومن الصعوبات كذلك تحديد المقصود بالتمويل الإسلامي كمادة في المؤسسات المعنية، وقد تبنت الورقة المفهوم العام الذي يندرج تحته المادة المسماة بهذا الاسم والمواد والبرامج التي تحمل اسم الصيرفة أو التأمين أو التي تحتوي مفرداتها على مواضيع مختلفة خاصة بالتمويل بطريقة أو أخرى. وسبب تبنينا لهذا المفهوم الواسع هو عدم الوقوف على معالم واضحة ومحددة من خلال البرامج والمواد

---

(١) إننا نرحب بكل من لديه معلومات عن هذه الدول أو غيرها أن يزودنا بها، وله منا جزيل الشكر مع حفظ حقوقه المعنوية بالإشارة إلى ذلك في ثنايا البحث.

(٢) Master droit bancaire et financier européen.

(٣) Université de Luxembourg.

(٤) Droit de la finance islamique (Islamic Finance Law).

(٥)Université de Luxembourg, Master droit bancaire et financier européen, Faculté de droit, d'économie et de finance,
http://wwwfr.uni.lu/formations/fdef/master_en_droit_europeen_ll_m_academique/master_ii_droit_banc aire_et_financier_europeen

المرصودة، بل وحتى الكتب والمؤلفات لماهية هذه المادة على وجه الدقة والتحديد مما يجعل منها كياناً له شخصيته المستقلة التي تتقاطع وتتشابك مع غيره من المواد التي تمده أو يمدها بروافد لا يمكن الاستغناء عنها. ومن جهة أخرى هناك إشكالية تقاطع التمويل الإسلامي مع التمويل المُعَولم (global finance) أو التقليدي (conventional finance) من جهة، ومع التمويل البديل (alternative finance) أو الخُلقي (ethical finance)[1] من جهة أخرى، مما قد يساهم في إلحاق التمويل الإسلامي بهذا الحقل أو ذاك، فأحببنا التنبيه على ذلك كما يلي:

ماهية التمويل

يرتبط مفهوم التمويل في معناه التقليدي بالسلوك المالي الذي يتفاعل مع قوى السوق ويتحرر بقدر الإمكان من الاعتبارات المعيارية. ويشمل المصرفية، والتأمين، وأسواق المال، والهندسة المالية، وإدارة المخاطر، في حين يرتبط مفهوم التمويل البديل أو "الخُلقي" بالسلوك المالي الذي يأخذ بعين الاعتبار من حيث المخرجات معايير اجتماعية أو بيئية أو أخلاقية محددة. فهذا النوع من التمويل لا يتوقف، مثلاً عند مسألة الاقتراض على أساس الفائدة (الربا) –لأنها ليست من المحرمات عنده– لكنه يتوقف عند مسألة الغرض الذي استخدم فيه القرض؛ هل يراعي تجنب المشاريع المضرة بالبيئة، أو التي تقوم بتشغيل العمال في ظروف سيئة أو غير آمنة على سبيل المثال؟

أما مفهوم التمويل الإسلامي فيرتبط في المقابل بالسلوك المالي الذي يأخذ بعين الاعتبار من حيث المُدخلات والمُخرجات معايير تراعي أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. ومن هنا يتبين أن التمويل الإسلامي يتضمن أبعاداً سلوكية، وقيمية، ومقاصدية تتمخض في مواد أساسية (فقه المعاملات المالية، معاملات مالية معاصرة، مقاصد المعاملات المالية...)، ومواد ذات الصلة من ناحية المؤسسات (مصارف، شركات

---

(1) يجدر التنبيه إلى أن الكتابات الغربية تفرق بين مفهومي الأخلاق (moral) و"الأخلاقيات" (ethical) اللذين قد لا ينضويان بالضرورة على نفس المعنى. فالأول له دلالة دينية تحمل جانب الإلزام الأدبي في أقل الأحوال، والثاني له دلالة تطبيقية نسبية تُرك أمر الالتزام بها للفرد أو المؤسسة حسب المصلحة والأحوال.

تـأمين، أسـواق ماليـة...)، أو الإدارة والهندسـة الماليـة (إدارة المخـاطر، تقنيـات التمويـل، هيكلـة المنتجـات،...)، أو الحوكمـة (معـايير المحاسـبة والتـدقيق والمطابقـة أو الـسلامة الشرعية)، أو التقنين (دور البنوك المركزية وسلطات الإشراف)، كما وترتبط بتفعيل دور المؤسسات الأخرى كالزكاة والأوقاف. فالتمويل الإسلامي حقل معرفي متميز له مرتكزاته وخصائصه وإن كان ذلك لا يمنع من تلاقيه مع التمويل التقليدي والتمويل البديل أو الخُلقي في بعض القيم والمعايير، والطرق والوسائل.

الشكل (٣). العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي والتمويل الخُلقي

الأدبيات.

عند إعداد هذه الورقة لم نقف على دراسة تناولت الموضوع بالطريقة المنتهجة في هذا البحث من حيث الشمول والتنوع اللغوي والجغرافي. كل ما عثرنا عليه هو عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع إما بالحديث عن تجربة في مؤسسة بعينها، أو تقويماً لبعض البرامج في عدد محدود من الدول وعلى مستوى معين من البرامج، برامج الماجستير أو البكالوريوس وقد ركز الكثير من تلك الدراسات على جانب الاقتصاد الإسلامي[1] بشكل عام أكثر من تركيزه على برامج التمويل بشكل أخص، وفيما يلي استعراض لما اطلعنا عليه بهذا الخصوص:

---

(١) تمثل حالة كل من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد بباكستان أنموذجا بارزاً على ذلك، حيث ركزت الدراسات على مناهج الاقتصاد الإسلامي أكثر من تركيزها على برامج التمويل في هاتين المؤسستين.

١. دراسة رحمتنا كاسري[١]، والدراسة كما هو واضح من عنوانها، ومن هدفها، ونطاقها الذي حدده الباحث تتعرض لتقويم بعض برامج ماجستير إدارة الأعمال (MBA) على مستوى مؤسسات التعليم العالي في دول آسيوية، وخليجية، وأوربية باستخدام منهج "الأداء-الأهمية التحليلي" (Performance-Importance Analysis) استناداً إلى أداة خريطة الإدراك الحسي (Perceptual mapping)، المستخدمة على نطاق واسع لتحليل العلاقات المعقدة بين قوى السوق المتنافسة وبين المعايير المستخدمة من قبل المشترين في قرارات الشراء، كما ويمكن الاستعانة به في مجالات مختلفة مثل موضوع تقويم البرامج التعليمية[٢]، وأشار الباحث إلى أن محتويات البرامج محل اعتراض من "العلماء" من جهة، والتطبيقيين من جهة أخرى. فالعلماء يرون أن هذه البرامج تستجيب لمتطلبات السوق أكبر من استجابتها للمبادئ والأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، في حين أن الطلبة والتطبيقيين يأخذون على هذه البرامج تركيزها على الجانب النظري أكثر من الحالات العملية والتطبيقية. وقد راجع المؤلف عدداً من الدراسات السابقة وعمد إلى مسح وتقويم سبعة برامج من أصل خمسة عشر برنامجاً في دول مختلفة على مستوى ماجستير إدارة الأعمال (MBA)، وإدارة الأعمال التنفيذي (EMBA)، والماجستير التعليمي العادي (MA) وقد ركز التحليل على ماليزيا لأن المعطيات الكافية لم تتوفر له على مستوى الدول الأخرى.

٢. دراسة راسم قايد[٣] وهي تتناول دور البحث في تطوير برامج التعليم في الاقتصاد الإسلامي استناداً إلى ما توصلت إليه الأدبيات السابقة بالإضافة إلى فحص محتويات وأهداف بعض المواد المدرجة في برامج التمويل والاقتصاد التقليدية على

---

(١) Rahmatina R. Kasri, ٢٠١٠, "Evaluating MBA Programs in Islamic Banking and Finance: A Performance-Importance Analysis", a paper presented at Oxford Business & Economics Conference Program, June ٢٨-٢٩, St. Hugh's College, Oxford University, Oxford, UK.

(٢) POPULUS, n. d., "Perceptual Mapping", p.١.

(٣) Rasem Kayed, ٢٠٠٩, "Creating Bridges Between Research and Education in Islamic Economics".

مستوى البكالوريوس في عدد من الدول العربية والإسلامية. وقد بلغ عدد المواد المدروسة عشرين في ستة عشر جامعة وتوصل الكاتب إلى أن الفجوة كبيرة بين نتائج الأبحاث وبرامج التعليم المقدمة.

٣. دراسة ديوي وفيرديان[١] وهي تهتم بمسألة تصنيف الجامعات والأهمية التي أصبحت تولى لها من قبل العديد من الأطراف ذات الصلة كالطلبة من أجل اختيارها لمواصلة مشوارهم التعليمي، أو الجهات الممولة بغرض إسناد بعض البرامج البحثية أو المهنية لها. وتلفت الدراسة النظر إلى أن هذه التصنيفات لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ولذا فإنها تقترح إدخال بعض التغييرات على التطبيقات السائدة لأخذها بعين الاعتبار من قبل الجامعات التي تقدم هذا النوع من البرامج والمواد.

٤. دراسة فين إكويتي[٢] والتي تهدف إلى تقديم صورة عن واقع التكوين التعليمي والمهني الخاص بالتمويل الإسلامي على مستوى فرنسا.

٥. دراسة نيكولاس هريكن عن التمويل الإسلامي في كليات الأعمال الكندية[٣] بغرض معرفة الواقع الذي عليه برامج هذه الكليات حيال هذا التخصص، ويخلص المؤلف إلى أن الواقع متأخر جداً عما عليه الوضع في دول أخرى، ولذا فإنه ينصحها بالاهتمام بذلك بتقديم بعض المواد مما يسمح لها بتحسين وضعيتها التنافسية بالمساهمة في تكوين كوادر عالمية، أي قادرة على العمل على المستوى العالمي وليس المحلي أو الإقليمي فحسب، تلعب دوراً رئيساً في إدارة بعض مؤسسات هذه الصناعة، أو المساهمة في تهيئة البيئة القانونية والضريبية المناسبة لاحتضانها في حال تمكن بعض هذه الكوادر من تبوء مسؤولية رقابية أو ضريبية في بلادها الأصلية أو في غيرها.

---

(١) Miranti Kartika Dewi and Ilham Reza Ferdian, ٢٠٠٩, "Ranking Methodology for Universities Offering Islamic Economics and Finance Programme: A Proposal", University of Indonesia.

(٢) Finequity, ٢٠٠٩, "Finance Islamique: L'enjeu de la formation Panorama de l'offre de Formation en France", Association Finequity, Paris, ٢٠٠٩.

(٣) Nicholas K Hrycun, ٢٠٠٩, "Islamic Finance in Canadian Business Schools", p.٥.

ومن أجل تسهيل المهمة لهذه المؤسسات فإنه يعرف التمويل الإسلامي في أبسط معانيه على أنه "المنتجات التي يباركها "القساوسة المسلمون" – أي أعضاء هيئات الرقابة الشرعية –[1]، ومن ثم فليس عليها أن تتوقف كثيراً عند البعد الديني لمبادئ هذه الصناعة لأن هذا الأمر سيحل من خلال هذه الآلية، ولهذا فإنه يمكنها عرض تلك المبادئ بعيداً عن الجانب الديني والإيماني التي قد تساهم في بروز حساسيات ثقافية ودينية في الغرب.

٦. دراسة حاتم القرنشاوي[2] عن تصميم برنامج ماجستير في التمويل الإسلامي، وهي عبارة عن عرض (presentation) قدم في الندوة التي أشرف عليها منتدى تطوير قطاع التمويل الإسلامي (IFSD) ونظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بالتعاون مع المجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية في يونيو ٢٠٠٨ بجدة، واستعرض فيها الباحث مجموعة من برامج ماجستير التمويل التقليدي في عدد من الجامعات العالمية والعربية متناولاً جوانب مختلفة مثل، متطلبات الالتحاق، المحتويات، الأهداف والنواتج التعليمية، ثم قدم تصوراً عن برنامج ماجستير التمويل الإسلامي[3] الذي تقدمه كلية قطر للدراسات الإسلامية التي يشغل منصب العميد فيها.

٧. التجارب التي عرضت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة أم القرى في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٦م)[4]، والمؤتمر العالمي السادس للاقتصاد

---

(١) Hrycun, ٢٠٠٩ "Islamic Finance is in the simplest terms financial products that have been blessed by Islamic priests", p. ٥.

(٢) Hatem El-Karanshawy, ٢٠٠٨, "Master of Science Program in Islamic Finance", presentation made at Islamic Financial Sector Development (IFSD) Forum ٢٠٠٨, Sunday, June ١, ٢٠٠٨, Jeddah Jointly Organized by: IRTI & CIBAFI.

(٣) Master of Science Program in Islamic Finance.

(٤) الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر لا يدخل ضمن سلسلة المؤتمرات العالمية للاقتصاد الإسلامي التي عُقد أولها عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) في مكة وآخرها، وهو الثامن عُقد عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م) في كلية الدراسات الإسلامية التابعة لمؤسسة قطر، وإنما هي مؤتمرات خاصة بجامعة أم القرى. وقد قدم في المؤتمر ثلاثة أوراق تتعلق بتجارب تدريس الاقتصاد الإسلامي على مستوى المؤسسات التالية: تجربة جامعة أم القرى بالسعودية (النمري، ٢٠٠٦م)، وتجربة قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السحياني وآخرون، ٢٠٠٦م)، الجامعات والمعاهد العليا بالسودان بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي (الطيب، ٢٠٠٦م).

الإسلامي الذي عقد بجاكرتا باندونيسيا في ٢١-٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد قدمت فيه عدد من التجارب عن ماليزيا، وإيران، وإندونيسيا.

٨. دراسة محمد أسلم حنيف وروزيتا محمد أمين[١]، والدراسة امتداد للورقة التي قدمها حنيف في المؤتمر العالمي السادس بجاكرتا عام ٢٠٠٥م، ولورشة العمل عن تطوير مناهج التعليم في الاقتصاد الإسلامي بكوالالمبور بماليزيا عام ٢٠٠٨م[٢].

٩. كتاب "تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية"، من ترتيب أوصاف أحمد، وإصدار مؤسسة ايفا للطبع والنشر بالهند. والكتاب عبارة عن مجموعة من القرارات والمقالات والمناقشات والخطب المقدمة في الورشة القومية حول "إدخال موضوع الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية لمدارس الهند[٣]. وقد عقدت الورشة في جامعة همدرد بنيودلهي في الفترة ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠٠٩م. وهكذا يتضح أن الورشة خصصت لتناول الموضوع على مستوى المدارس الدينية وليس مؤسسات التعليم العالي، وفي منطقة جغرافية محددة وهي الهند.

١٠. ثلاث مقالات علمية[٤] نشرت في العدد (١٦/١و٢) من مجلة "دراسات اقتصادية إسلامية" باللغة الإنجليزية، والتي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ويظهر من عناوين المقالات أن الأول خارج عن الإطار المحدد لدراستنا وهو مؤسسات التعليم العالي وليس "المدارس الدينية" وعلى مستوى باكستان وليس حتى على مستوى شبه

---

(١) Mohamed Aslam Haneef & Ruzita Mohd. Amin, ٢٠١٠, "Teaching Islamic Economics in Malaysian Universities: Lessons from the Department of Economics", IIUM.

(٢) Ibid, p. ١.

(٣) أوصاف، أحمد (ترتيب)، ٢٠٠٩م، "تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية"، تقديم خالد سيف الرحماني، مؤسسة ايفا للطبع والنشر بالهند

(٤) وهي:

Mohammad Ayub, ٢٠٠٩, "Madaris Education and Human Capital development with Special Reference to Pakistan".

Sayyid Tahir, ٢٠٠٩, "Islamic Finance-Undergraduate Education".

Zubair Hasan, ٢٠٠٩, "Islamic Finance education at the Graduate Level: Current State and Challenges".

القارة الهندية. أما المقالان الآخران فقد تناولا بالدراسة والتحليل الوضع الراهن والتحديات التي تواجه برامج التمويل الإسلامي على المستوى الجامعي، بكالوريوس، والدراسات العليا. وقد حاول المؤلفان استعراض عدد من البرامج، خاصة دراسة سيد طاهر، على مستوى ماليزيا، وباكستان ودول الخليج إلا أن التحليل فصل أكثر في حالتي ماليزيا وباكستان بحكم صلة المؤلف بهما. أما الدراسة الأخرى لزبير حسن فركزت على التجربة الماليزية وخاصة الجامعة الإسلامية العالمية، ومن خلال تجربة المؤلف في هذه المؤسسة كذلك.

يتضح من خلال العرض السابق للأدبيات أن الدراسة الحالية تعتبر الأشمل من حيث، عدد المواد والبرامج الممسوحة، ومن حيث تنوعها الجغرافي واللغوي، ومن حيث تبنيها لمفهوم موسع للمقصود بالتمويل الإسلامي كمادة وبرنامج، والأحدث من حيث تناولها لآخر المستجدات المتعلقة بالملامح والاتجاهات في هذا الحقل الذي شهد تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة كما هو واضح في معطيات الدراسة. وقد جاءت تلك المعطيات على النحو التالي:

١. عدد البرامج: ٨٨ برنامجاً.
٢. عدد المواد: ١٢٢ مادة.
٣. عدد الدول: ٣١ دولة.
٤. عدد المؤسسات: ٩٧، منها: ٦٧ جامعة، و٣٠ معهداً وأكاديمية.

النتائج والتحليل: ينقسم هذا الجزء الذي بنيت نتائجه وتحليلاته على المعطيات السابقة إلى ثلاثة أجزاء: الأول يتناول البرامج، والثاني يعالج المواد، والثالث يتناول مكانة المملكة العربية السعودية -بالنسبة للبرامج والمواد المرصودة في عينة الدراسة- في محيطها الإسلامي، والعربي، والإقليمي، والقاري.

أولا: تحليل النتائج المتعلقة ببرامج التمويل الإسلامي

من أجل الوقوف على الخصائص المراد دراستها لتحديد الاتجاهات والملامح التي تطبع البرامج قمنا بتلخيص النتائج في عشرة (١٠) أشكال، مع الاستعانة بالشكل (٤) لتفسير معطيات الشكل (٣) الذي يعكس الواقع الذي عليه توزيع الأصول المتوافقة مع الشريعة على الاستخدامات المختلفة.

يتيح الشكل (٣) التعرف على خاصية التسميات المستخدمة في البرامج والتي بلغ عددها سبعة عشر(١٧) إسماً التي تقدمها المؤسسات المرصودة في العينة. وهذا الأمر يتيح –في تقديرنا– لكل مؤسسة تعليمية تسعى إلى تطوير أو إنشاء شهادة في التمويل الإسلامي فرصة الإطلاع على ما هو متداول من مسميات للبرامج في العالم لتختار المناسب أو تبتكر ما هو أنسب.

والذي يُلفت الانتباه هو أن التسميات الأكثر تداولاً هي التمويل الإسلامي، والتمويل والمصرفية الإسلامية، والمصارف الإسلامية. وهذا انعكاس لواقع الصناعة حيث أن المصارف تلعب دوراً كبيراً كما يتجلى بوضوح في الشكل (٤).

الشكل (٣). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب التسمية

الشكل (٤). توزيع الأصول المتوافقة
مع الشريعة الإسلامية عبر العالم على الاستخدامات المختلفة

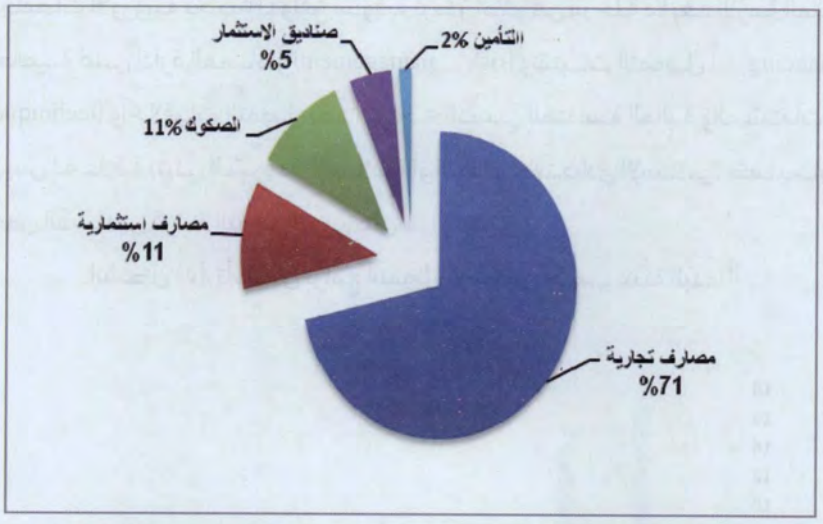

المصدر: الباحثان استناداً على معطيات تقرير: The CityUK, "Islamic Finance May ٢٠١١", p. ١

وفيما يخص سنوات البدء يلاحظ أن الانطلاقة الكبرى لبرامج تدريس التمويل الإسلامي كما يظهر في الشكل (٥) كانت عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية حيث تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي لاسيما في أوروبا، وفيما يتعلق بسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م وما قبلهما فإنه لم تتوفر عندنا معطيات عن ذلك. ومما يلفت الانتباه أن جامعة باريس دوفين (Université Paris Dauphine) أغلقت برنامجها الشهير رقم ٢٠٣ الخاص بماجستير الأسواق المالية (Master marché financier) في ٧ أبريل ٢٠٠٩م[١] نظرًا لتراجع الطلب عليه من جراء الأزمة المالية العالمية، ودشنت الجامعة في أكتوبر من

(١) أعيد فتح هذا الماجستير في خريف عام ٢٠١٠م ببرنامج جديد تدرس جميع مواده بالإنجليزية ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت في عالم التمويل بعد الأزمة المالية العالمية وبالخصوص التوازن بين التعليم التأصيلي النظري والتعليم الفني التطبيقي.

نفس العام دبلومًا جامعيًا في مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي[1]، وهي تسعى لإنشاء كرسي علمي في التخصص نفسه. وهذا يدل على أن تدريس التمويل الإسلامي في الجامعات الأوروبية يخضع لدوافع سوقية تركز أكثر في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية على إدارة المخاطر (risk management) وتقنيات التمويل (financing techniques) وأخلاقيات التمويل بعد التراجع النسبي للهندسة المالية والمشتقات[2]، وليس له علاقة بتبني الشريعة الإسلامية أو النظام الاقتصادي الإسلامي. كما يحاول بعض المسلمين قراءة التوجه الغربي على هذا النحو.

الشكل (٥). تأسيس برامج التمويل الإسلامي حسب سنة البدء[3]

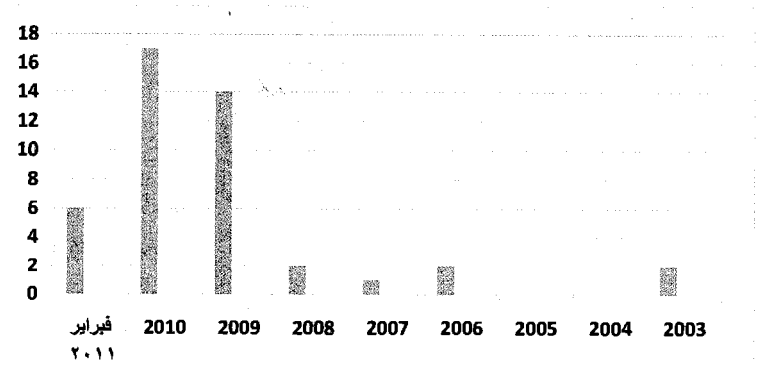

وتتصدر اللغة الانجليزية تدريس برامج التمويل الإسلامي على المستوى العالمي كما يظهر في الشكل (٦) بنسبة ٦٩%، ثم تليها العربية بنسبة ٢١%، والفرنسية بنسبة ١٠%. وهذا يعني أن حصة الأساتذة المتميزين الذي لا يتقنون اللغة الإنجليزية في سوق برامج التمويل الإسلامي، خاصة التنفيذي منها قد تتضاءل شيئًا فشيئًا. كما يعني أن فرص العمل لحاملي شهادات ودبلومات في التمويل الإسلامي الذين لا يتقنون

---

(١) Diplôme d'Université Principes et pratiques de la finance islamique.

(٢) Soraya Haqani, Les formations en finance revoient leurs copies, AGEFI, ٩ juillet ٢٠٠٩.

(٣) تم إعداد هذا الشكل اعتمادا على المعطيات التي توفرت بالنسبة لـ ٤٤ برنامجاً من أصل ٨٨ برنامجاً.

الانجليزية قد تتقلص تبعاً لذلك، وخاصة أن التوجهات في بعض البلاد العربية تدفع إلى تدريس البرامج العليا باللغة الإنجليزية.

الشكل (٦). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب اللغات

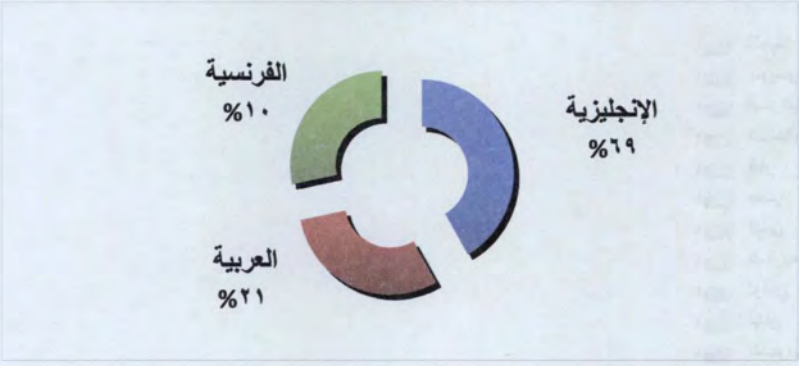

وتتصدر بريطانيا[١] كما يظهر في الشكل (٧) احتضان برامج تدريس التمويل الإسلامي بمعدل ٢٧ برنامجاً، تليها ماليزيا بـ ١١ برنامجاً، ثم باكستان بـ ٨ برامج، وفرنسا بـ ٦ برامج، والبحرين والأردن بـ ٥ برامج، وأندونيسيا بـ ٤ برامج، والإمارات، والكويت والجزائر وسوريا ببرنامجين، ثم البقية ببرنامج واحد. ويتصدر العالم الإسلامي كما يظهر في الشكل (٨) استقطاب برامج التمويل الإسلامي في داخل حدوده الجغرافية بنسبة ٥٨%، بينما تصل حصة غيره إلى ٤٢%. وفيما يخص القارات كما يظهر في الشكل (٩) تتصدر آسيا القائمة بنسبة ٥٢%، تليها أوروبا بنسبة ٤٠%، ثم إفريقيا بنسبة ٧%، وأخيراً أوقيانوسيا[٢] بـ ١%، أما القارة الأمريكية فلا تحتضن حتى الآن أي برنامج خاص بتدريس التمويل الإسلامي، وإن كان بها بعض المبادرات الهامة مثل مشروع التمويل الإسلامي (Islamic Finance Project)، بقسم القانون بجامعة هارفارد.

---

(١) تضم بريطانيا أو المملكة المتحدة كلاً من: انجلترا (England)، واسكتلندا (Scotland)، وبلاد الغال أو ويلز (Wales)، وأيرلندا الشمالية (Northern Ireland).

(٢) تضم أوقيانوسيا البلدان الواقعة في جنوب المحيط الهادي من أهمها أستراليا (Australia) ونيوزلندا (New Zeeland).

الشكل (٧). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الدول

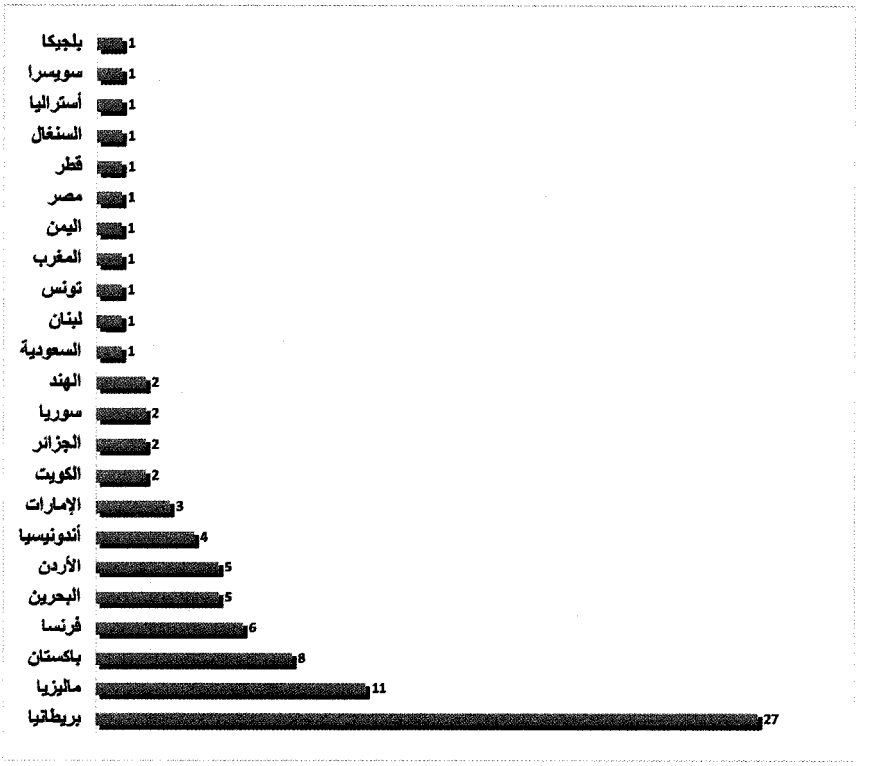

الشكل (٨). توزيع برامج التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي

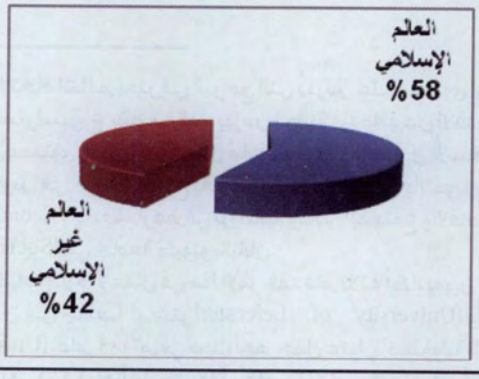

الشكل (٩). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب القارات

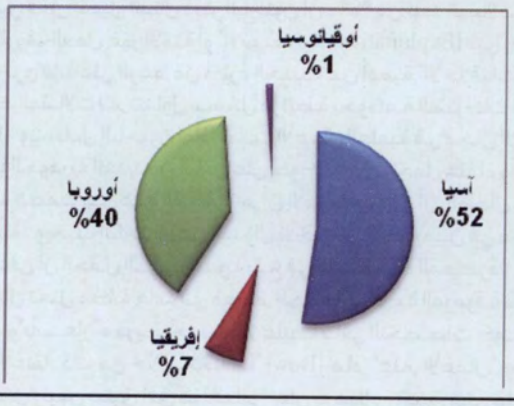

يظهر من خلال الشكل (١٠) غلبة برامج الماجستير، والدبلومات، والشهادات المهنية، مما يوحي بأن توجه هذه البرامج أكثر سوقي مما هو علمي. ويؤكد الشكل (١١) هذا الاتجاه حيث تتصدر أقسام إدارة الأعمال برامج التمويل الإسلامي[١]، ما قد يجعلها عرضة لتكريس المفاهيم الخاطئة[٢] والممارسات غير الأخلاقية كالجشع،

وتعظيم الأرباح على الطريقة الميكافيلية[٣]، خاصة من خلال الأدوات المالية المهيكلة البالغة التعقيد.

---

(١) ومما قد يعضد هذا الاتجاه أننا لم نعثر في البرامج التي تُدرس على مستوى أوروبا إلا برنامج التمويل الإسلامي في جامعة ستراسبورغ بفرنسا الذي يدرس الطلبة فيه مادة عن الاقتصاد الإسلامي. في حين يظهر هذا الربط على مستوى بعض المواد مثل مادة "الاقتصاد والتمويل الإسلامي" التي كان يدرسها الأستاذ فولكر نينهاوس في جامعة ملبرغ بألمانيا، ومادة" الاقتصاد والتمويل الإسلامي" (Islamic Economics and Finance) بجامعة دارهم في بريطانيا، ومادة "المجتمع والاقتصاد الإسلامي" (Islamic Society and Economics) في جامعة كيوتو باليابان.

(٢) وقد انتقدت برامج كليات إدارة الأعمال في هذا الأمر. فقد قام ثلاثة أكاديميين بريطانيين ومن كليات الإدارة والأعمال، اثنان في جامعة ليستر (University of Leicester) وآخر في جامعة لندن (University of London) عام ٢٠٠٩م في بحث لهم حمل عنوان "مسؤولية الطبقة الإدارية المثقفة: عملية مسح" باستعراض ٢,٣٣١ بحثاً نشرت خلال عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م في أرقى عشرين (٢٠) مجلة علمية متخصصة في التمويل والأعمال بغرض الاطلاع على نوعية الأبحاث التي تنشر في هذه المجلات والتي تستخدم على نطاق واسع كمراجع لطلاب كليات المال والأعمال، وأقسام الاقتصاد في الجامعات وغيرها من الجهات المتخصصة في هذا الميدان، فتوصل الباحثون إلى أن ما ينشر بعيد بشكل كبير عن ملامسة القضايا التي يعاني منها المجتمع البشري، مثل الحروب، وأوضاع البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتفاوت في الدخول، في حين أنها تؤصل مسألة "الجشع" من خلال التركيز على تعظيم الأرباح، والمصلحة الخاصة التي جعلت ممن يتخرجون من هذه الكليات أن يكونوا محل "غبطة" وربما "حسد" نظراً للرواتب والمكافآت العالية التي يتقاضونها في سوق العمل الذي يتنافس عليهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال ذكر الباحثون أن ٩٠% من تلك المقالات التي استعرضوها لم تعر أهمية كبرى لظروف العمل غير الآمنة أو "الاستغلالية" (Exploitative) التي يعاني منها العمال في العالم. ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية "الأخلاقيات" في الأعمال والمال، فإن ٨٥% من تلك المقالات لم تتناول مسائل مرتبطة بحوكمة الشركات أو أخلاقيات الأعمال (Business Ethics). ويتساءل الباحثون لماذا كانت الأعمال العلمية في مجال الإدارة والأعمال بعيدة عن ملامسة القضايا الجوهرية للعديد من الناس على كوكبنا؟ هل يتحمل علماء وأكاديميي هذا الميدان جزءاً من مسؤولية الصمت عن هذه القضايا؟ أم أن الأمر راجع إلى أن المجال الذي يتخصصون فيه ليست له تلك الأهمية؟ ويجيب الباحثون عن السؤال الأخير بأن الأكاديميين في مجال الإدارة والأعمال يؤكدون لطلابهم على أن الحقل الذي يدرسونه يقع في قلب الحياة المعاصرة!! والدليل على ذلك أن كليات المال والأعمال تحتل مكانة هامة في معظم الجامعات خاصة المرموقة منها، وأن الطلب على "منتوجهم" كبير، و"بأسعار" مغرية يحسدهم عليها باقي التخصصات كما مر معنا، بل حتى الحكومات تحمل الاعتقاد ذاته من خلال "انحنائها" (Bow) أمام "علم الأعمال". ويخلص الباحثون إلى أن الأمر مرتبط بشكل رئيس بضيق أفق هذا العلم –على يد هؤلاء–، ضيق مبني على حماس أيديولوجي (Ideological Zeal)".

(٣) نسبة إلى الفيلسوف الإيطالي نيكولو ماكيفيلي (Nicollo Machiavelli) (١٤٦٩–١٥٢٧م) الذي قال عبارته الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة".

الشكل (١٠). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب المستوى التعليمي

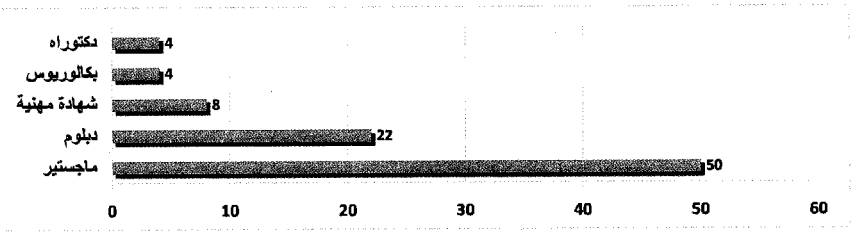

الشكل (١١). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب الكليات والأقسام

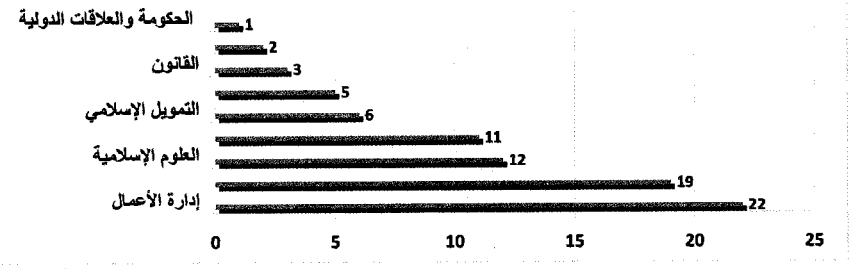

وتصل حصة التعليم بالطريقة العادية أو النظامية في برامج التمويل الإسلامي كما يظهر من خلال الشكل (١٢) إلى ٨٥% بينما لا تتعدى حصة التعليم عن بُعد ١٥%، وهي حصة معتبرة نسبيًا تدل على تنامي الطلب على هذه البرامج من قبل المحليين والأجانب الذين لا يستطيعون الالتحاق بها عبر الطريقة النظامية التقليدية. وفي فرنسا تدرس مدرسة إدارة الأعمال التابعة لجامعة ستراسبورغ مسألة تدشين أول برنامج تعليم عن بعد في التمويل الإسلامي، وفي أمريكا كذلك، وربما في غيرهما. ويظهر لنا أن هذا الجانب سيزداد مع مرور الأيام، مما يتطلب ضرورة الاهتمام به في الخطط التعليمية للمؤسسات التي تنوي تقديم برامج، أو تلك التي تنوي إعادة ترتيب برامجها على ضوء المستجدات التي عرفها سوق التعليم التنافسي في مجال التمويل الإسلامي، ويلاحظ من الشكل (١٣) أن الإنجليزية هي الوسيط اللغوي الأول المستخدم في هذه البرامج.

الشكل (١٢). توزيع برامج التمويل الإسلامي حسب وسيلة التدريس (عادي / عن بعد)

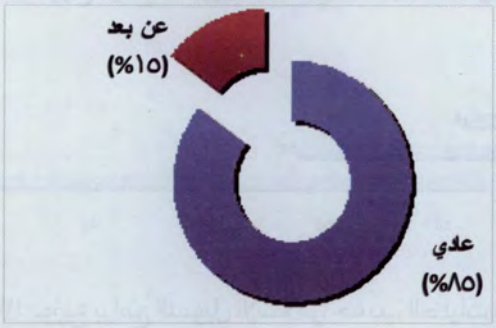

الشكل (١٣): توزيع برامج التمويل الإسلامي عن بعد من حيث اللغة

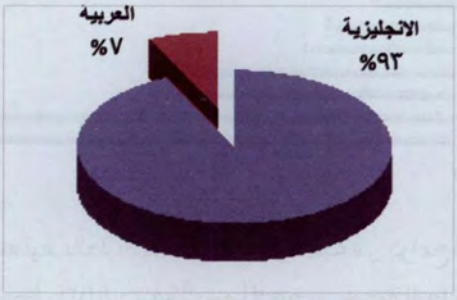

ثانيا: تحليل نتائج التمويل الإسلامي كمادة

على غرار ما قمنا بدراسته من الخصائص التسع في الجزء السابق نواصل على نفس المنوال في هذا الجزء من الدراسة حيث يقدم الشكل (١٤) ملخصاً للتسميات المستخدمة في المؤسسات المرصودة في العينة والتي بلغ عددها سبعاً وخمسين (٥٧) مسمى، وهو أمر كما ذكرنا سابقاً يتيح فرصة للمؤسسات التعليمية التي تسعى إلى إنشاء أو تغيير مادة في التمويل الإسلامي الفرصة للوقوف على مسميات مواد هذا الحقل المعرفي عبر العالم. ويظهر من خلال هذا الشكل أن مادة "التمويل الإسلامي" تتصدر قائمة المواد التي تدرس في مجال التمويل الإسلامي بـ ٣٢ مرة (٥٦%)، وتليها مادة "معاملات مالية معاصرة" بـ ٧ مرات (١٢%)، ثم مادة "المصرفية الإسلامية"، و"مدخل إلى التمويل الإسلامي"، و"التمويل والمصرفية الإسلامية"، و"فقه المعاملات المالية" بـ ٤ مرات (٧%)، و"مؤسسات مالية إسلامية" بـ ٣ مرات، الخ، ثم البقية بمرتين فمرة. وهذه النتيجة تؤكد ما توصلنا إليه بشأن هذه الخاصية بالنسبة للبرامج حيث أنها تعكس الواقع الذي عليه أمر الصناعة على أرض الواقع.

الشكل (١٤). مواد التمويل الإسلامي حسب التسمية

وفيما يتعلق بالبرامج التي تقدم من خلالها مواد التمويل الإسلامي يُظهر الشكل (١٥) أن محتوى مواد التمويل الإسلامي ربما تكون ذات توجه علمي أكثر منه سوقي، لأن جزءاً كبيراً من هذه المواد يدرس في تخصصات علمية تربط مادة التمويل الإسلامي بفقه المعاملات، وبالاقتصاد الإسلامي ونظامه، والجوانب الأخلاقية على عكس البرامج التي يغلب عليها الجوانب الفنية، مثل الهندسة المالية، وإدارة المخاطر، والإشراف والتقنين كما ظهر لنا من خلال الإطلاع على محتويات بعض البرامج[1].

الشكل (١٥). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب المستوى

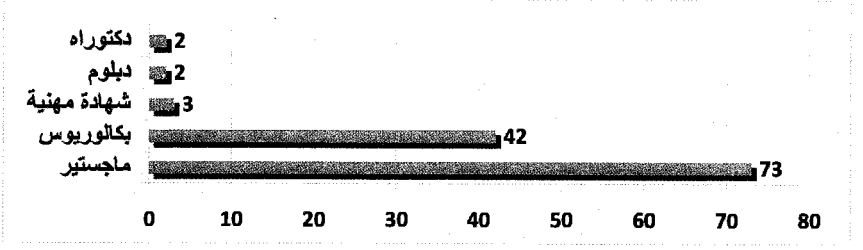

وفيما يخص الدول كما يظهر في الشكل (١٦) تتصدر كلاً من السعودية وفرنسا تدريس مواد التمويل الإسلامي بواقع ٢٠ مادة، تليهما بريطانيا بـ ١١ مادة، فالولايات المتحدة ولبنان والجزائر بـ ٧ مواد، ومصر بـ ٦ مواد، وباكستان وفلسطين والأردن وسوريا ولوكسمبورغ بـ ٤ مواد، والكويت والإمارات وإسبانيا وألمانيا بـ ٣ مواد، واليابان واليمن وتونس والمغرب بمادتين، وكندا والسنغال وجيبوتي وإيطاليا وسويسرا وقطر بمادة واحدة.

الشكل (١٦). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب الدول

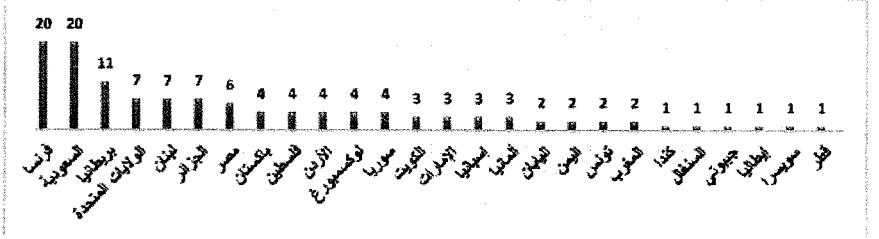

(١) على كل فإن الأمر يحتاج إلى فحص وتدقيق أكثر، حيث يُنظر إلى جوانب مختلفة مثل تحليل الساعات المخصصة لمواد التمويل الإسلامي مقارنة بالمواد الفنية في البرامج، وكذا الأهداف والنواتج التعليمية وغيرها من الخصائص والمعايير التي تسمح الخروج بنتائج أكثر دقة وعمقاً.

ويتصدر العالم الإسلامي كما يظهر في الشكل (١٧) تقديم مواد التمويل الإسلامي في البرامج المختلفة لمؤسساته التعليمية بنسبة ٥٩%، بينما تصل نسبة العالم غير الإسلامي إلى ٤١% وهي نسبة معتبرة والتي قد تميل الكفة لزيادة حجمها في قابل الأعوام. وفيما يخص القارات كما يظهر في الشكل (١٨) تتصدر آسيا القائمة بنسبة ٤٤%، تليها أوروبا بـ ٣٥%، ثم إفريقيا بـ ١٥% وأخيراً أمريكا الشمالية بـ ٦%.

الشكل (١٧). توزيع مواد التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي

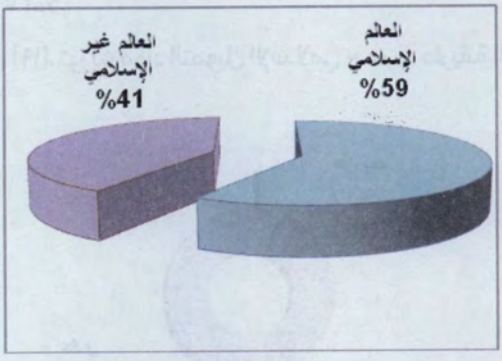

الشكل (١٨). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب القارات

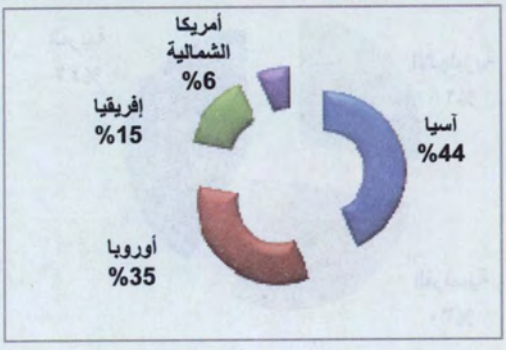

وتصل حصة التعليم العادي أو النظامي في مواد التمويل الإسلامي كما يظهر من خلال الشكل (١٩) إلى ٩٣% بينما لا تتعدى حصة التعليم عن بُعد ٧%. وهذا أمر يتفق مع ما المعطيات السابقة لأن تدريس مواد التمويل الإسلامي يندرج أكثر في برامج عادية أو نظامية، كما أن التعليم عن بعد لم ينتشر في البلاد العربية والإسلامية على نطاق واسع وذلك لأنه يحتاج إلى بنية تحتية وموارد بشرية متميزة. وتتصدر اللغة العربية تدريس مواد التمويل الإسلامي على المستوى العالمي –حسب المعطيات التي تمكن الباحثان من جمعها– كما يظهر في الشكل (٢٠) بنسبة ٤٣%، ثم تليها الفرنسية بنسبة ٣٠%، والانجليزية بنسبة ٢٧%.

الشكل (١٩). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب طريقة التدريس

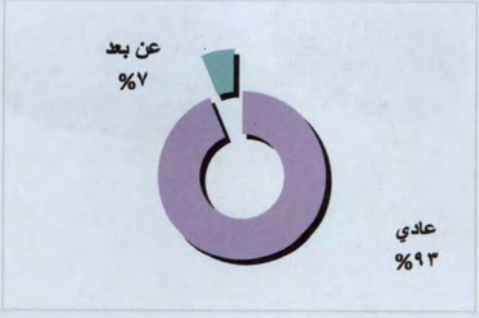

الشكل (٢٠). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب اللغة

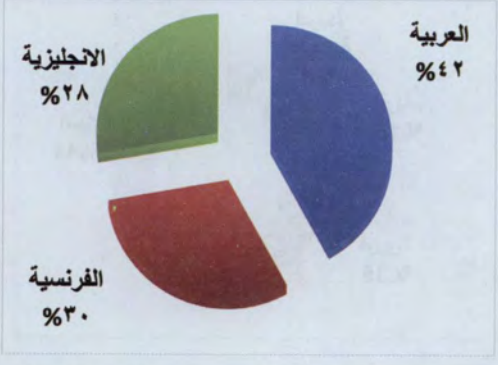

أما فيما يخص الكليات والأقسام فإن الشريعة، وإدارة الأعمال، ثم الاقتصاد تحتل المراكز الثلاثة الأولى، يليهم الاقتصاد الإسلامي في المرتبة الرابعة، وهذا الوضع يشير إلى

أن الكليات والأقسام الشرعية هي الأكثر تضميناً لمواد التمويل الإسلامي في برامجها مما يعضد مسألة البعد التأصيلي لهذه المواد بحكم طبيعة هذه الجهات وتوجهاتها في هذا الأمر.

الشكل (٢١). توزيع مواد التمويل الإسلامي حسب القسم

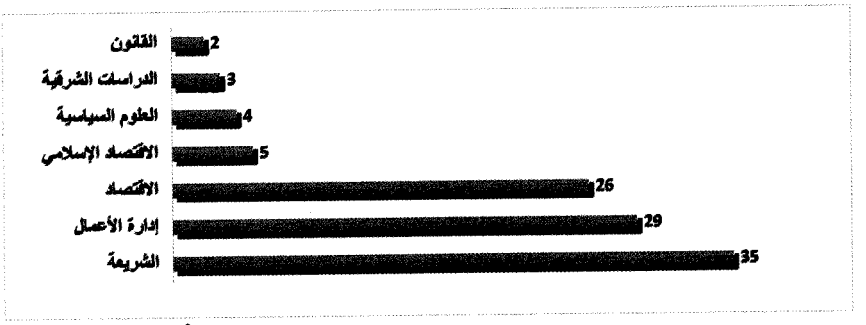

ومن حيث سنوات البدء يظهر نفس التوجه الذي لاحظناه بشأن البرامج حيث أن عام ٢٠٠٩م مثّل الانطلاقة الكبرى لإدراج مواد التمويل الإسلامي عبر البرامج المختلفة للمؤسسات التعليمية، كما يظهر الشكل (٢٢) أدناه.

الشكل (٢٢). توزيع المواد حسب سنوات البدء

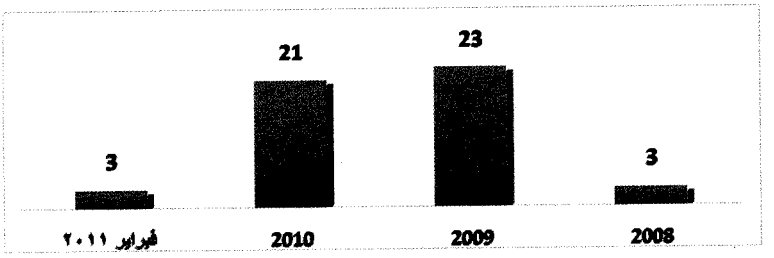

ثالثاً: موقع المملكة في خارطة برامج ومواد التمويل الإسلامي التعليمية

نسلط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على مكانة المملكة العربية السعودية في الخارطة التعليمية لبرامج ومواد التمويل الإسلامي المرصودة في العينة. وقد حاولنا النظر لهذه المكانة على أربع مستويات، الإسلامي، والعربي، والإقليمي ونعني به دول مجلس التعاون الخليجي، والقاري وهو الفضاء الآسيوي.

فمن حيث عدد المؤسسات التعليمية على مستوى العالم الإسلامي تحتل المملكة المركز الأول[1]، تليها مصر، فباكستان والإمارات، ثم البقية كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (٢٣)، عدد مؤسسات التعليم العالي
التي تقدم مواد وبرامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي

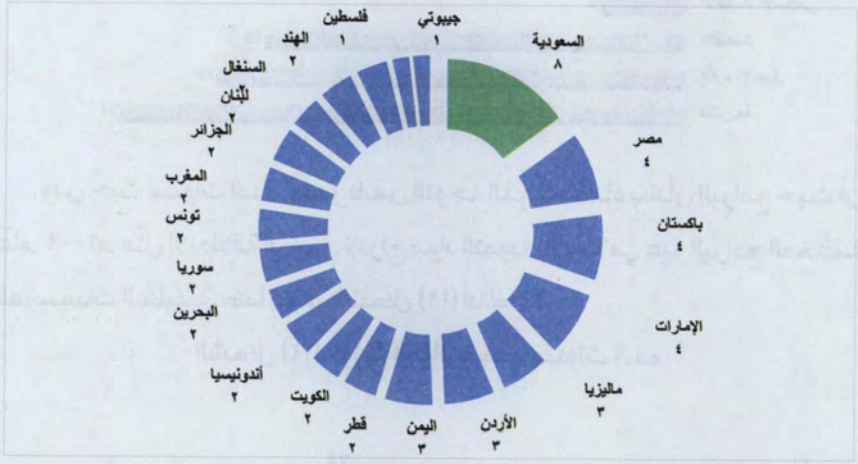

(١) من المؤسسات التي لها نشاط في المملكة في هذا المجال: جامعة عفت للبنات (برنامج في التمويل الإسلامي)، وجامعة أم القرى، و جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الملك فيصل بالإحساء. وهذه الجامعات الأخيرة تقدم مقررات من خلال برامج قائمة إما في الاقتصاد، أو الاقتصاد الإسلامي، أو الفقه والدراسات الإسلامية أو في غيرها.

أما فيما يخص البرامج فإننا نجد أن البرنامج الوحيد في التمويل الإسلامي الذي يطرح حتى الآن على مستوى المملكة هو الماجستير التنفيذي للإدارة المالية الإسلامية[1] في جامعة عفت الأهلية للبنات[2]. وهو ذات البرنامج الذي تقدمه المدرسة العليا للأعمال[3] ببيروت – التابعة لغرفة التجارة والصناعة بباريس[4] – بالتعاون مع مدرسة روتردام لإدارة الأعمال[5] بجامعة إراسموس[6] بهولندا[7].

وتحتل المملكة في مجال برامج التمويل الإسلامي المرتبة الثانية عشر على المستوى العالمي، والعاشرة على مستوى العالم الإسلامي، والتاسعة على مستوى آسيا، والسابعة على مستوى العالم العربي، والرابعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي (الأشكال من –٢٤– إلى –٢٧–). وهذه المراتب لا تتناسب مع حجم المملكة من حيث توزيع أصول التمويل الإسلامي (الشكل –٢٨–)، الذي تحتل المملكة فيه المركز الثاني.

---

(١) Executive Master for Islamic Financial Management.

(٢) جامعة عفت: تأسست في عام ١٤١٩هـ الموافق ١٩٩٩م في مدينة جدة، وهي أول كلية أهلية للبنات على مستوى المملكة. وقد سمّيت نسبة إلى الأميرة عفت الثنيان زوجة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود– رحمهما الله –، وهي مؤسسة تعليمية جامعية معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي. ومن ثم فإن برامج الاقتصاد الإسلامي التي تطرح على مستوى جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى خارجة عن نطاق الدراسة وحدودها، كما أوضحنا سابقاً.

(٣) Ecole Supérieure des Affaires.

(٤) Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris.

(٥) Rotterdam School of Management.

(٦) Erasmus University.

(٧) وقد أنشئت هذه الشهادة باللغة الانجليزية في عام ٢٠٠٨م.

الشكل (٢٤). توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي

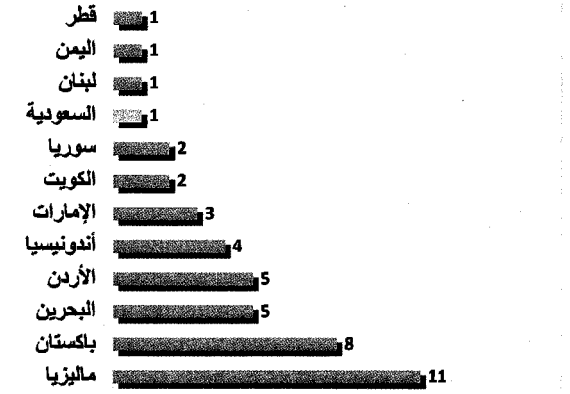

الشكل (٢٥). توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى آسيا

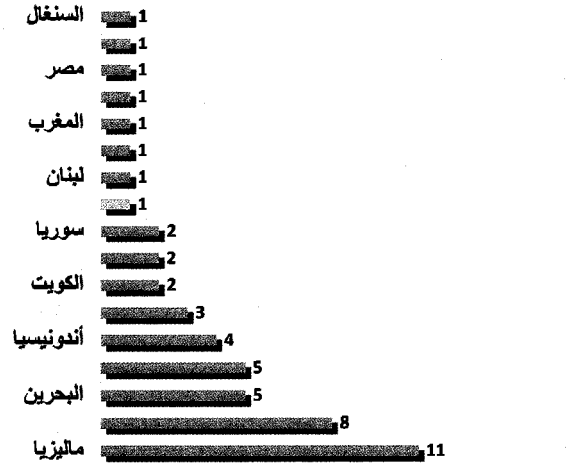

الشكل (٢٦). توزيع برامج التمويل الإسلامي على مستوى العالم العربي

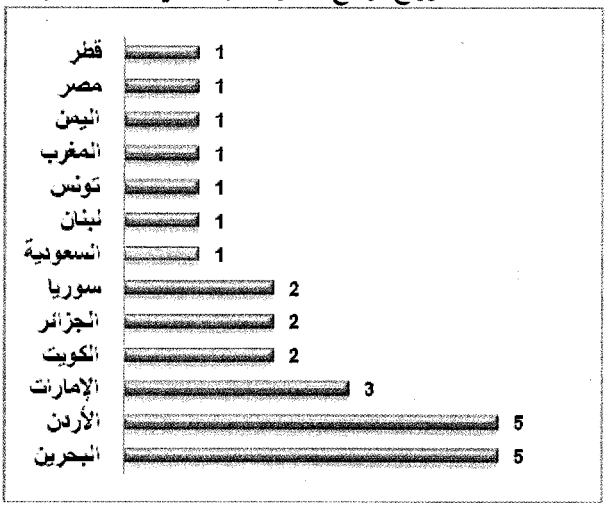

الشكل (٢٧). توزيع برامج التمويل الإسلامي على دول مجلس التعاون الخليجي

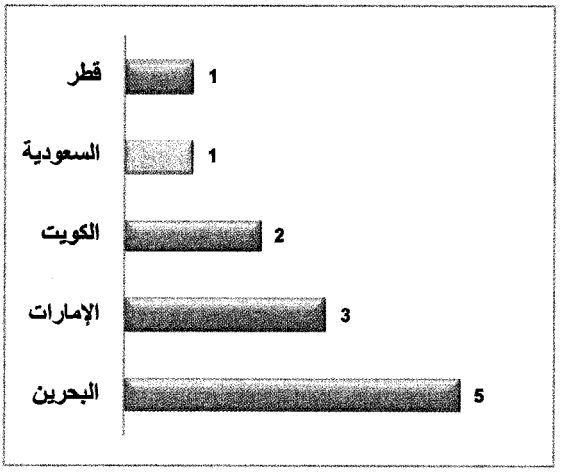

إن التأخر في طرح هذه البرامج التي قد تتيح فرص عمل حقيقية يحرم سوق التمويل الإسلامي المحلي من كوادر تحظى بتعليم متخصص كاف يجمع بين التأصيل الشرعي والنظرية الاقتصادية والتطبيق الميداني ومن إعداد رجال أعمال شباب لديهم الخلفية الضرورية لإنشاء مشاريع استثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تضمن تنوع صيغ التمويل الإسلامي وعلى رأسها التمويل بالمشاركة الذي يُعد أحد أهم أساليب التمويل الإسلامية، ومع ذلك فإنه لم يحظ باهتمام كبير حتى الآن، حيث لا يزال التمويل القائم على عقود المداينة هو الأكثر تطبيقاً لدى المصارف التي تعرض منتجات مالية إسلامية. وقد بينت دراسة حديثة أن التمويل بالمشاركة لا يتجاوز نسبة ٣% من إجمالي تمويلات المصارف السعودية، وهي نسبة ضئيلة جداً[1]. ومن جهة أخرى فإن الحاجة ملحة لتكوين كوادر و إطارات قادرة على الابتكار الحقيقي المنبثق عن برامج تعليمية في مؤسسات رصينة، وهذا ما يمكن أن تقوم به المؤسسات التعليمية بالمملكة نظراً لما تتمتع به من موارد بشرية ومادية في هذا الميدان.

الشكل (٢٨). التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي (مليارات الدولارات) عبر العالم

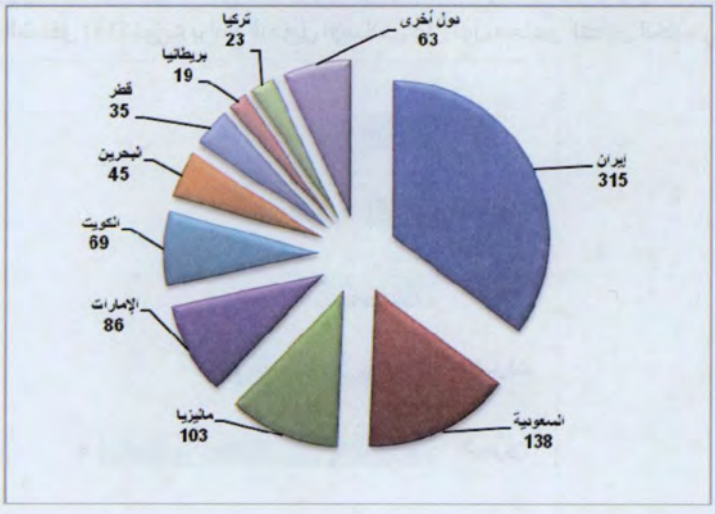

المصدر: The CityUK, "Islamic Finance May ٢٠١١", p. ١

(١) يوسف الشبيلي، "التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره"، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي، ١٩–٢٠ يناير ٢٠١١م، ص. ٢.

أما من حيث المواد فإن المملكة تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم برفقة فرنسا، والمرتبة الأولى على مستوى العالم الإسلامي، وآسيا، والعالم العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا تأملنا توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب المستوى يظهر أنها تندرج في تخصصات علمية وليست تنفيذية، وتُدرَّس كلها بالعربية وبطريقة نظامية. وهذا الارتباط لمواد التمويل الإسلامي بالأقسام العلمية – وبالتالي بالبحث العلمي – يمكن أن يتحول إلى ميزة تنافسية تعليمية إذا أُحسن استثماره في تطوير المواد القائمة وإنشاء مواد جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي طرأت على صناعة التمويل الإسلامي والجوانب المرتبطة بها، ومنها المجال التعليمي.

الشكل (٢٩). توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب المستوى

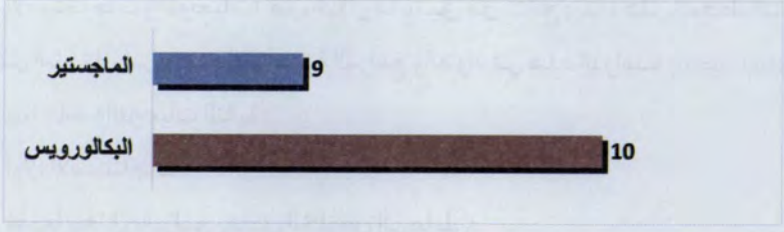

أما من حيث التوزيع على مستوى الأقسام، فإن مواد التمويل الإسلامي تندرج في قسم الاقتصاد الإسلامي بنسبة ٤٧%، ويليها قسم الاقتصاد بنسبة ٢٩%، والشريعة بنسبة ١٢%، وقسم إدارة الأعمال وقسم المحاسبة بنسبة ٦%. وهذا يدل على أن مقاربة التمويل الإسلامي تنحصر بنسبة كبيرة في بعدها التأصيلي، والنظري، والفقهي[١] ولم تأخذ حظها من حيث الإدارة المالية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة والنظم لدراسة التقنين التشريعي والضريبي للنشاط المصرفي الإسلامي أو كيفية هيكلة المنتجات المالية الإسلامية[٢] ومدى مطابقتها الفعلية لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

(١) الدليل على ذلك تسميات المواد "فقه المعاملات المالية"، و"معاملات مالية معاصرة"، و"عقود التمويل الإسلامي"، إلخ.

(٢) Structuring Islamic Financial Products.

الشكل (٣٠). توزيع مواد التمويل الإسلامي بالمملكة حسب الأقسام

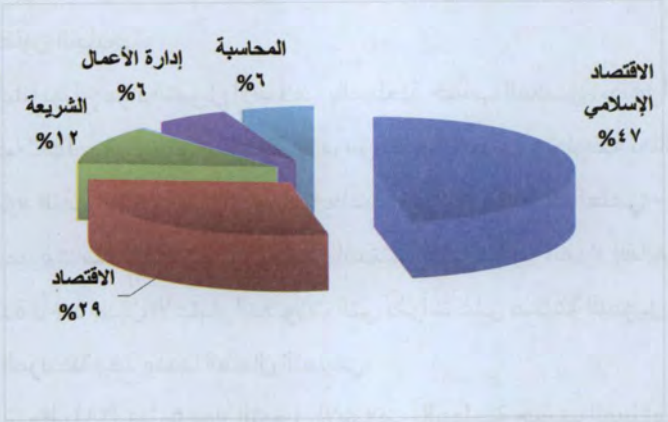

الاستنتاجات والتوصيات: من خلال ما سبق من نتائج وبناءً على المعطيات التي تمكن الباحثان من رصدها في عينة البرامج والمواد في هذه الدراسة يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: الاستنتاجات

ففيما يتعلق بالبرامج يمكن الخلوص إلى ما يلي:

- اللغة السائدة في تدريس برامج التمويل الإسلامي هي الإنجليزية، وهذا أمر يتماشى مع واقع الانتشار الذي حققه التمويل الإسلامي على المستوى العالمي. فالدول غير العربية، وبالأخص الناطقة بالانجليزية، تستحوذ على النصيب الأكبر في البرامج في ظل هيمنة الثقافة واللغة الانجليزية في عالم المال والأعمال.
- يطغى على برامج التمويل الإسلامي الجانب السوقي، وهذا توجه ليس بالمستغرب بالنظر إلى تحول التعليم إلى سلعة منذ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على المستوى الدولي واتفاقية بولونيا (Bologna Process) على مستوى الإتحاد الأوروبي، وانتقال التمويل الإسلامي إلى خارج العالم الإسلامي، وذلك للمنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية وعملية الخصخصة التي تعرض لها قطاع التعليم العالي في بعض البلدان وفي مقدمتها بريطانيا. وهذا الذي توصلنا إليه من خلال الرصد للملامح والاتجاهات يتفق مع ما توصلت إليه دراسات سابقة تركز

جهدها البحثي على تحليل برامج معينة في بعض البلاد كما يظهر في دراسة كاسري، ٢٠١٠م، التي أشرنا إليها في الأدبيات.

- ❖ الانطلاقة الكبرى لبرامج التمويل الإسلامي في العالم عمومًا وفي أوروبا خصوصًا بدأت في عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية في سياق إعادة الاعتبار للعنصر الأخلاقي في عالم المال والأعمال وتوسع الاهتمام بالتمويل الإسلامي.
- ❖ تستحوذ بريطانيا على النصيب الأكبر من عدد برامج التمويل الإسلامي، تليها ماليزيا ثم باكستان، وهذا يدل على ريادة الدول الناطقة بالإنجليزية التي تتمتع فيما يبدو بمرونة أكبر في هذا المجال. في حين نجد أن الدول العربية متأخرة في هذا الميدان، فهل هذا التأخر راجع إلى عدم جدوى هذه البرامج؟ أم إلى أمور بيروقراطية وإجرائية طويلة ومعقدة في طرح البرامج بشكل عام؟ أم أن في الأمر عوامل أيديولوجية تحول دون إقامة برامج من هذا القبيل مثل اعتبار أن الاقتصاد لا دين له أو الدين لا دخل له في الاقتصاد؟ عوامل تحتاج إلى تحليل موضوعي للوقوف على حقيقة الأمر.
- ❖ فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للبرامج نجد العالم الإسلامي بدوله المختلفة يستحوذ على نسبة ٥٨%، في مقابل ٤٢% للعالم غير الإسلامي، وعلى مستوى القارات تتصدر آسيا احتضان برامج التمويل الإسلامي بنسبة ٥٢%، تليها أوروبا بنسبة ٤٠%، فإفريقيا بنسبة ٧%، وأخيراً أوقيانوسيا بنسبة ١%.
- ❖ من حيث طريقة التعليم يغلب على تدريس برامج التمويل الإسلامي الطريقة التقليدية أو النظامية بنسبة ٨٥%، في مقابل ١٥% للتعليم عن بعد وباللغة الإنجليزية. ويتأكد أمر اللغة بشكل أكبر في التعليم عن بعد، حيث تأتي الإنجليزية في المرتبة الأولى بنسبة ٩٢%، وتليها الفرنسية بـ ٨%.

أما على مستوى المواد فيمكن تسجيل ما يلي:

- اللغة السائدة في تدريس مواد التمويل الإسلامي هي العربية بنسبة ٤٢%، تليها الفرنسية بـ ٣٠%، ثم الإنجليزية بـ ٢٨%، وذلك على الرغم من اختيار بعض المعاهد الفرنسية اللغة الانجليزية كوسيلة للتدريس. وهذا يدل على أن الدول الناطقة باللغة الإنجليزية لديها مرونة أكبر في إعداد برامج خاصة بالتمويل

الإسلامي على عكس الدول الناطقة بالفرنسية التي تبدأ بتدريس بعض المواد في التمويل الإسلامي، ثم تنشئ برامج بعد ذلك. وهذا ما لمسناه في تجربة مدرسة ريمس للإدارة (Reims Management School) بفرنسا التي طرحت في أبريل ٢٠٠٩م مادة عن المصرفية والتمويل الإسلامي، ثم أعلنت في مارس ٢٠١١م عن إنشاء شهادة في التمويل والمصرفية الإسلامية تدرس ابتداء من يناير ٢٠١٢م.

- يظهر أن محتوى مواد التمويل الإسلامي هو نظري علمي أكثر مما هو تطبيقي، وذلك لأن جزءاً كبيراً من هذه المواد تدرس في إطار التخصصات العلمية، كالبكالوريوس، والماجستير العادي وليس التنفيذي، ومرتبطة بالأقسام العلمية مثل الشريعة والاقتصاد.
- الانطلاقة الكبرى لمواد التمويل الإسلامي – على غرار برامجه – بدأت في عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة المالية العالمية.
- تتصدر كلاً من السعودية وفرنسا تدريس مواد التمويل الإسلامي بـ ٢٠ مادة، تليهما بريطانيا بـ ١١ مادة، وهو ما يمثل ٥٤% من مجموع المواد.
- تتوزع مواد التمويل الإسلامي بين العالم الإسلامي وغيره بنسب ٥٩% و٤١% على التوالي، وهو توزيع مشابه لما توصلنا إليه على مستوى البرامج.
- من حيث طريقة التعليم يتم تدريس مواد التمويل الإسلامي بطريقة تقليدية أو نظامية بنسبة ٩٣% وعن بعد بنسبة ٧%. وعلى مستوى القارات تحتضن آسيا مواد التمويل الإسلامي بنسبة ٤٣%، تليها أوروبا بنسبة ٣٥%، فإفريقيا بـ ١٥%، ثم أمريكا الشمالية بـ ٧%.

وفيما يخص المملكة فإن وضعها الحالي لا يعكس إمكانياتها في هذا المجال، وهي تملك من العوامل ما يؤهلها لأن تلعب دوراً رياديا في هذا الشأن خاصة من جانب التأصيل الشرعي، بل وربما حتى تقديم منتجات يكون لها تأثيرها في توجه الصناعة إذا أخذَ الجانب التعليمي حظه من العناية وفق خطة تأخذ بعين الاعتبار الواقع التنافسي والديناميكي الذي يشهده ميدان التعليم في حقل التمويل الإسلامي.

ثانياً: التوصيات.

- إن تدريس التمويل الإسلامي أضحى سوقًا تنافسيًا معولمًا، وهذا يستدعي من الجهات التي تطرح برامج في التمويل الإسلامي إستراتيجية مؤداها "التفكير على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي"[1]. إن المنافسة التي تفرضها قوى فاعلة متعددة الأطراف تطرح تحديات جديدة بشأن كيفية صياغة برامج التمويل الإسلامي وتحديد أهدافها، وأولوياتها، وطريقة تنظيمها.
- إن هذه الإستراتيجية الجديدة سوف تفرض على الجامعات والكليات والمعاهد تزويد طلاب البرامج التطبيقية في التمويل الإسلامي بمعارف ومهارات متميّزة ليصبحوا مهيئين للسوق العالمي والإقليمي وليس للسوق المحلي فحسب.
- أما الشهادات العلمية فيستمر عرضها أساسًا بالعربية مع الاعتناء باللغات الأجنبية لتوسيع المدارك والإطلاع على ما يطرح من مستجدات، وتدريب الطلاب على المفاهيم الأساسية باللغات الأجنبية في المجال الفقهي والاقتصادي والقانوني حتى يتسنى لهم عرض التمويل الإسلامي للناطقين بغير العربية.
- التفكير والتخطيط لاستحداث برامج تعليمية على مستوى الماجستير من قبل مؤسسات التعليم العربية العليا لمواكبة التوجه العالمي الراهن على المستوى البحثي والتعليمي والتطبيقي من أجل التقليل من الابتعاث الخارجي المكلف في مثل هذا الحقل الذي يفترض أن تكون الدول العربية رائدة فيه. فالمطلوب هو إرسال أبنائنا لدراسة تخصصات دقيقة، أما التخصصات التي يمكن توفيرها لهم، فلا داعي لدراستها في الخارج لاسيما المجالات التي ترتبط بالعلوم الشرعية.
- التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الجيد لتطوير برامج التمويل الإسلامي واستغلال الانفتاح الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية، وإلا فسوف تظل الجهود

---

(1) locally. Think globally and act

الفردية من مؤسسات التعليم العربية والإسلامية ضعيفة المفعول والتأثير أمام مؤسسات عالمية تملك من المؤهلات ما يجعلها تستثمر الحدث وتوجهه بالطريقة التي تريد.

- العمل على استحداث برامج عن طريق التعليم عن بعد متى ما كان ذلك ممكنًا، خاصة للمؤسسات التعليمية التي بدأت تضع في خططها الإستراتيجية زيادة حصة هذا النوع من التعليم، مثل جامعة الملك عبد العزيز، مما قد يتيح لها تحقيق العالمية والإسهام في تغطية القصور الذي قد يطبع الكثير من البرامج خارج البلاد الإسلامية.
- إعطاء أهمية كبرى للمناهج وإعداد الكتب والمذكرات في المواد التأصيلية وترجمتها إلى اللغات الأجنبية، لأن وجود مادة كهذه إذا أعدت بحِرَفية عالية وبجودة وعرض علمي متميزين فستجد سبيلها للإدراج ضمن المراجع التي تذكر في الكثير من البرامج، ويجب أن يكون السعي ها هنا لتكون هذه المواد ضمن المصادر المهمة أو الأساسية (Essential).
- يجب النظر للعملية التعليمية "العالمية"، أي التي تستهدف شريحة طلاب أجانب من جوانبها المختلفة، الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بحيث تصب محصلتها النهائية في مصلحة البلد المضيف. فمن المنظور الاقتصادي، يمكن النظر لشريحة الطلاب المستهدفة على أنها تمثل رافداً من روافد الدخل الذي يساهم في تنوع القاعدة الإنتاجية (رسوم الدراسة، ونفقات المعيشة، الخ)، أما من الجانب الثقافي فهي تتيح للوافد التعرف عن كثب عما لدينا من ثقافة وتراث. ويمكن لهذه العملية إذا ما أديرت بطريقة مدروسة ومحكمة أن تساهم في توسيع آفاق المتعلمين والمدرسين معًا.
- هناك عدد من القضايا لم تتناولها الورقة وهي تحتاج إلى مزيد فحص وتدقيق، من ذلك:

- هل مسمى الماجستير، أي ماجستير في التمويل الإسلامي بألقاب مختلفة، MA[1]، و MSc[2]، و MBA[3]، و EMBA[4] على مستوى بريطانيا أو Master و Diplôme d'Université[5] على مستوى فرنسا لنفس البرنامج يخضع لعوامل إجرائية أم علمية؟ وهل له تأثير في سوق العمل؟ وهل هذا المسمى ينطوي على اختلافات جوهرية من حيث طبيعة البرامج ومحتوياتها، خاصة إذا قدم على مستوى المؤسسة الواحدة؟
- هل إقامة برامج في كليات إدارة الأعمال له جاذبية أكثر من غيره؟ وماذا عن أقسام الإدارة والتمويل؟ ثم ما بال القانون أو العلاقات الدولية التي تتطرق إلى تدفقات التمويل الإسلامي من المنظور الجيو-سياسي أو المنظور الجيو-اقتصادي؟
- هل إقامة برنامج في التمويل الإسلامي في كلية للشريعة سوف يضعف جاذبيته في سوق العمل؟ أو يحصر فرص المتخرجين في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي؟

لم تتناول الدراسة، بطبيعة الحال، الكراسي العلمية التي نشأت في هذا التخصص مع العلم أنه يتم السعي لإنشاء الكراسي إما بعد استحداث برامج في التمويل الإسلامي أو يتم إنشاء الكراسي لتنبثق عنها برامج في التمويل الإسلامي، وكذا بعض المراكز التي ظهرت في السنوات الأخيرة مثل المعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي[6]، والمركز السعودي الإسباني لأبحاث الاقتصاد والتمويل الإسلامي في مدرسة إدارة الأعمال بمدريد[7]، ومركز الشعراني للأعمال والتمويل الإسلامي[2] بكلية الأعمال بجامعة

---

(١) Master of Arts.

(٢) Master of Science.

(٣) Master of Business Administration.

(٤) Executive Master of Business Administration.

(٥) شهادة جامعة.

(٦) Institut français de la finance islamique.

(٧) Saudi-Spanish Center for Islamic Economics and Finance at IE Business School.

آستون (Aston University) بمدينة برمنجهام ببريطانيا. ما دورها؟ وما مفعولها؟ وماذا قدمت؟ وهي أمور تخرج عن النطاق المحدد للورقة إلا أنها ذات أهمية مما يتطلب تسليط الضوء عليها، للإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بفعاليات تعليم التمويل الإسلامي على مستوى مؤسسات التعليم العالمي.

* * *

(٣) Elshaarani Centre for Islamic Business and Finance (EIBF).

المراجع

المراجع العربية

- أحمد، أوصاف (١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م)، تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية في المدارس الدينية الهندية، تقديم خالد سيف الله الرحماني، مؤسسة ايفا للطبع والنشر، نيودلهي.
- جامعة الملك بن عبدالعزيز، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، "التوصيات العامة للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"، المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من ٢١-٢٦ صفر الموافق ٢١-٢٦ فبراير.
- السحيباني محمد، والمطير سعود، والباحوث عبد الله، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م، "تجربة قسم الاقتصاد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشبيلي يوسف ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، "التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره"، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي "التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره"، ١٩-٢٠ يناير.
- عز الدين مالك الطيب، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م، "تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد العليا السودانية بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الفنجري، محمد شوقي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي"، دار الشروق القاهرة.
- النجار، أحمد ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، "حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل.. وأوهام الصورة"، شركة سبرينت، القاهرة.
- النمري خلف، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م، "مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي: تقويم وتطوير شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة في الفترة من عام ١٣٩٨- ١٤٢٤هـ"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المراجع الأجنبية

- Ayub, Mohammad (٢٠٠٩). Madaris Education and Human Capital development with Special Reference to Pakistan, Islamic Economic Studies, Vol. ١٦, No. ١&٢, pp. ٢٣-٤٤.

- Dune, S., Harney, S., and Parker, M. (٢٠٠٨). The Responsibilities of Management Intellectuals: A Survey, available at: http://org.sagepub.com/content/١٥/٢/٢٧١.full.pdf.
- El-Karanshawy Hatem (٢٠٠٨). Master of Science Program in Islamic Finance, presented at Islamic Financial Sector Development (IFSD) Forum ٢٠٠٨, Sunday, June ١, Jeddah: Jointly Organized by IRTI & CIBAFI.
- Ernst & Young (٢٠١٢). "A Brave New World of Sustainable Growth Report ٢٠١١–٢٠١٢, The World Islamic Banking Competitiveness Report", available at: www.ey.com.
- Finequity (٢٠٠٩). Finance islamique: L'enjeu de la formation Panorama de l'offre de Formation en France, Pars: Association Finequity.
- Haneef Mohamed Aslam & Amin Ruzita Mohd. (٢٠١٠). Teaching Islamic Economics in Malaysian Universities: Lessons from the Department of Economics, IIUM: Kuala Lampur.
- Haqani Soraya (٢٠٠٩). Les formations en finance revoient leurs copies, AGEFI, ٩ juillet.
- Hasan, Zubair (٢٠٠٩). Islamic Finance education at the Graduate Level: Current State and Challenges, Islamic Economic Studies, Vol. ١٦, No. ١&٢, pp. ٦٣–٨٢.
- Hrycun Nicholas K. (٢٠٠٩). Islamic Finance in Canadian Business Schools, Institute Grant MacEwan University, www.nicholashrycun.com/.../islamic_finance_in_canadian_business_schools.pdf.
- IFSL Research (٢٠١٠). Islamic Finance ٢٠١٠, London: IFS Research, January.
- Kasri Rahmatina R. (٢٠١٠). Evaluating MBA Programs in Islamic Banking and Finance: A Performance-Importance Analysis, a paper presented at ٢٠١٠ Oxford Business & Economics Conference Program, Oxford: St. Hugh's College, Oxford University, June ٢٨–٢٩.
- Kayed Rasem (٢٠٠٨). Creating Bridges between Research and Education in Islamic Economics, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Volume ٤, Number ٣, September – December.

- Miranti Kartika Dewi & Ilham Reza Ferdian (٢٠٠٩). "Ranking Methodology for Universities Offering Islamic Economics and Finance Programme: A Proposal", available at: staff.ui.ac.id.
- POPULUS. Perceptual Mapping, http://www.populus.com/files/Perceptual٪٢٠Mapping_f_١.pdf.
- Tahir, Sayyid (٢٠٠٩). Islamic Finance-Undergraduate Education. Islamic Economic Studies, Vol. ١٦, No. ١&٢, pp. ٤٥-٦٢.
- The CityUK (٢٠١١). Islamic Finance May ٢٠١١, London: The City UK's Islamic Finance Report.
- Ünal, Murat (٢٠١١). The Small world of Islamic Finance: Shari'ah Scholars and Governance – A Network Analytical Perspective – v. ١.٠", Funds@Work, available at: www.shariascholars.com.
- UNESCO (١٩٩٨). L'enseignement supérieur au XXI^e siècle: Vision et actions, Paris: UNESCO.

* * *